تطــورات الوضــع فــي سوريــة

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العاديــة المنعقــدة بتاريخ 2012/6/2 بالدوحة،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وإذ يسترشد بقرار قمة بغداد رقم 554 د.ع (23) بتاريخ 2012/3/29،
- وإذ يستذكر:
  - قراراته وبياناته في هــذا الــشأن، وآخرهــا القــرار رقــم 7503 د.غ.ع بتــاريخ 2012/4/26،
  - بيانات اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية وآخرها البيــان الــصادر بتاريخ 2012/4/17،
  - قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وآخرها قراري مجلس الأمن رقــم 2012/2042 و2012/2043 (2012)،
- وإذ يدين مجزرة الحولة بمحافظة حمص السورية والتي أودت بحياة العشرات من المدنيين الأبرياء بمن فيهم الأطفال والنساء،
- وإذ يحيط علماً بالبيان الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2012/5/27 بــشأن تطــورات الأوضاع في الجمهورية العربية السورية، والذي اعتبر أن الاستخدام المفرط للقوة ضــد المدنيين يمثل انتهاكاً للقانون الدولي ولالتزامات الحكومة السورية، وكذلك بالقرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 2012/6/1 في هذا الشأن،
- وإذ يؤكد التزامه بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها،

يُقــرر

1- التنديد بالانتهاكات والجرائم التي تواصل القوات النظامية وغير النظاميــة "الــشبيحة" التابعة للحكومة السورية ارتكابها ضد المدنيين السوريين في خــرقٍ ســافرٍ لتعهــدات الحكومة السورية لالتزاماتها بالتنفيذ الفوري والكامل لخطة المبعوث المشترك وقراري مجلس الأمن 2042 و2043.

2- التأكيد على ضرورة تمكين لجنة التحقيق الخاصة التي أنشأها مجلس حقــوق الإنــسان بتاريخ 2012/6/1 من أداء مهمتها للكشف عن منفذي مجزرة الحولة والمخططين لها

والمتسترين عليها وتقديم المسؤولين عن تلك المجزرة إلى العدالة الجنائية الدولية لاقترافهم مخالفاتٍ جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

3- التأكيد على ضرورة الالتزام بقرار مجلس الجامعة رقم 7444 (د.غ.ع.م) بتاريخ 2012/1/22 وقرار مجلس الجامعة رقم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 الذي دعا الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق، مع اعتبار ذلك قراراً سيادياً لكل دولة. والتأكيد أيضاً على الفقرة (د) من قراره رقم 7446 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/2/12 التي دعت إلى وقف جميع أشكال التعاون الدبلوماسي مع ممثلي النظام السوري في الدول والهيئات والمؤتمرات الدولية، ودعت أيضاً كافة الدول إلى مواكبة الإجراءات العربية في هذا الشأن.

4- دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة فوراً لتوفير الحماية للمدنيين السوريين وفرض الوقف الكامل لكافة أعمال العنف ونزيف الدماء والجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، بما في ذلك منح المراقبين الدوليين في سورية كافة الصلاحيات الضرورية لتمكينهم من القيام بتوفير الحماية للمدنيين ووضع حد للانتهاكات والجرائم الجسيمة المرتكبة ضدهم.

5- مطالبة الحكومة السورية بنبذ سياسة الحل الأمني التي تباشرها حتى يتم الوقف الفوري والكامل لكافة أعمال العنف والقتل، وضمان حرية التظاهر السلمي لتحقيق مطالب الشعب السوري في الإصلاح والتغيير المنشود، والالتزام بالتنفيذ الكامل والفوري لكافة قرارات مجلس الجامعة ذات الصلة بالأزمة السورية، وخاصة القرارات رقم 7444 (د.غ.ع.م) بتاريخ 2012/1/22، ورقم 7446 (د.غ.ع.م) بتاريخ 2012/2/12، ورقم 554 الصادر عن قمة بغداد د.ع (23) بتاريخ 2012/3/29، وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخاصةً القرار رقم 66/253 وتنفيذ خطة المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية السيد كوفي أنان بنقاطها الست.

6- دعوة جميع الأطراف المعنية للتعاون الوثيق مع المبعوث المشترك لإنجاح مهمته، والتأكيد على ضرورة التزام الحكومة السورية بطبيعة ومرجعيات مهمة المبعوث المشترك وفريقه باعتباره المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية، واستنكار موقفها من رفض استقبال الدكتور ناصر القدوة نائب المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية.

7- الطلب إلى إدارة القمر الصناعي العربي "عربسات" والشركة المصرية للأقمار الصناعية "نايلسات" اتخاذ ما يلزم لوقف بث القنوات الفضائية السورية الرسمية وغير الرسمية.

8- مطالبة جميع أطراف المعارضة بتخطي خلافاتها وتحمل مسؤولياتها الوطنية والتجاوب الفوري مع جهود الأمانة العامة من أجل عقد اجتماع يضم جميع أطراف المعارضة

السورية في مقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة وذلك في أسرع وقت، والطلب إلى الأمين العام مواصلة مشاوراته واتصالاته في هذا الخصوص بالتعاون والتنسيق مع المبعوث المشترك وبالتشاور مع الأطراف المعنية بمعالجة الأزمة السورية، وذلك من أجل البدء بعملية سياسية تفضي إلى تحديد خطوات المرحلة الانتقالية، بما في ذلك بلورة أفكار تتعلق بتيسير الانتقال السلمي للسلطة.

9- مطالبة الحكومة السورية القيام بتسهيل دخول المساعدات الإنسانية، مع التأكيد على ضرورة تأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع مستحقيها دون عوائق أو تلكؤ، وضرورة إيجاد آلية لتنسيق هذه الجهود بين الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها، والمنظمات الأخرى والدول المانحة من جهة، ودول الجوار المعنية بهذا الأمر من جهةٍ أخرى. والطلب من الأمانة العامة والمجالس الوزارية والصناديق والدول المانحة، تنسيق جهودها لتقديم الدعم للدول التي تستضيف اللاجئين والمتضررين السوريين، وذلك لتمكين هذه الدول من الاستمرار في تقديم الخدمات المطلوبة للأشقاء السوريين الموجودين على أراضيها.

10- دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته طبقاً لميثاق الأمم المتحدة واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التطبيق الكامل والفوري لخطة المبعوث المشترك السيد كوفي أنان في إطار زمني محدد، بما في ذلك فرض تطبيق النقاط الست التي تضمنتها الخطة عبر اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بما تضمنه من وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل الاتصالات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية.

11- الطلب إلى الأمين العام إبلاغ هذا القرار إلى كلٍ من الجمعية العامة ومجلس الأمن وسائر الأطراف المعنية.

12- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات.

(ق: رقم 7507 – د.غ.ع – 2012/6/2)

(*) الفقرة (10):

- إن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تؤكد على سبيل التذكير موقفها المدون في القرار الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية التي انعقدت بتاريخ 2012/4/26 وبذات المضمون المُعبر عنه.
- تتحفظ جمهورية العراق على ما ورد في هذه الفقرة وبالتخصيص جملة "اللجوء إلى الفصل السابع".

(*) إن الجمهورية اللبنانية تؤكد على موقفها القاضي بالنأي بالنفس عن القرارات المتعلقة بشأن تطورات الوضع في سورية.